١٠

الفصل العاشر

تمويل الانتخابات ودور المال في العملية الانتخابية

obeikan.com

obeikan.com

المال عصب الانتخابات

■ ■ ■

«يا ريس والله حق الفطور ما عندي و اليومية تعبانه و المرة عيانة و العيال دايرين الأقساط، نحن علي القديمة لكن الفقر كفر، نسو شنو! الناس ديل قالوا النفر بي ٥٠٠ ألف، وإن عاندنا بيفصلونا، نحن بنقول ألفي ضميرنا في الصندوق!»

مواطن سوداني مسكين!

«أكلو توركم وأدو زولكم»

السيد الصادق المهدي مخاطباً جماهير حزبه حينما علم بالرشاوى التي تقدم.

ما أحقر أن يكون يسرق اللص مالك ويعود ليمنحك بعضه كأجر لك على صمتك، ما أقسى أن ترى دموع النبلاء من أبناء السودان وهم يضعون أيديهم في فريق يرونه الشيطان بعينه!، ما أحقر أن يكون قمة الاعتذار هو العبارة المانعة الجامعة «قاتل الله الحاجة»!، الحاجة التي تقلب الأمور و تغير الظواهر، الحاجة التي قطّعت الأيادي المعطاء، و قيدت الأقدام المشاية بالخير والهدى، وألجمت الألسن الناصحة، الحاجة التي جعلت كبار القوم يفردون سلطانهم بمال الشعب، ظناً منهم أن المال الفاسد يديم ملكاً، وهم لا يعلمون أنهم يقتلون الشعائر الكبرى في شريعة الشعب الذي قام على السلامة والعفة والعفاف!.

رجل من أبناء السودان القديم!

كثيرة هي العبارات التي تفتح الجرح الدامي الذي دنس سيرة الديمقراطية وخرق الأدب السوداني، وتسيل الدماء طامسة نصعان بياض تاريخ حر و شريف.

المال هو الأساس الدافع لأي عمل حي وله انعكاس على المعاش اليومي، ولاتقوم لأي منشط قائمة مالم يُقدر له دعم مالي حقيقي، ويجعل له جعلاً ييسره و يمضي به نحو

الإكمال، والانتخابات هي واحدة من الأمور التي يلعب فيها المال دوراً مهماً، ولكنه يكون دوماً مضبوطاً بضوابط تضمن أن الخيار الانتخابي لا يتلون بتلون المال، فخلاصة العملية الانتخابية التي تمكن لحكم الشعب، تؤسس لأن يكون (الرأي) هو الفاعل الأكثر إثارة في العملية الديمقراطية، فالبرامج والمشاريع هي من يحكم، ولكن هل ترك استخدام المال بلا تعيين وتسمية، و كيف يمكن أن نرصد المال السياسي الفاسد والسليم، نبدأ بما حاول القانون أن يضعه ويجعله أساسا، للتمويل. ونواصل الحديث عن فظائع، سرقت حلم السودان.

تمويل الحملة الانتخابية ومصادرها

■ ■ ■

حددت المادة (٦٧) الفقرة (١-٢) من قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م مصادر تمويل الحملة الانتخابية للمرشحين والأحزاب وشددت على أنه لا يجوز للمرشحين أو الأحزاب السياسية تمويل نشاط الحملة الانتخابية من أى مبالغ نقدية أو مساعدات عينية أو هبات أو مساعدات من بلد أجنبى أو من جهة أجنبية .وأجازت الفقرة (٢) من المادة المذكورة أعلاه للمرشحين أو الأحزاب السياسية تمويل نشاط الحملة الانتخابية من المصادر الآتية :

(ا) الدعم المالي من أعضاء الحزب.

(ب) المساهمات المالية من المرشحين

(ج) المساهمات المالية التى قد تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لكافة الأحزاب السياسية أو المرشحين بقدر متساو.

(د) الهبات أو المساهمات التى يجوز للأحزاب السياسية أو المرشحين الحصول عليها من أى مصادر سودانية أخرى تقرها المفوضية[١]

المادة (د)، جاءت اتساقاً مع التطور العام الذي عاشته كل القوانين في العالم، فالتجربة الديمقراطية على أصالتها في التفكير الحديث، إلا أنها ما زالت تعيش الترقي وتصّاعد جودتها بما يحقق رغبتها في تمتين حكم الشعب وترتيبه، فقد ظل المال محوراً أساسياً تخاطبه القوانين بالضبط و الترشيد، رغبة منها في أن لا يطغى على الرأي المؤسس على المنطق والإقناع والبرامج، و بالطبع فإنها بتحديدها لمصادر الدخل وغيره تحاول أن تحرج أو تحد من استخدام المال السياسي، إذ أن استخدامه يعد إساءة كبيرة إلى الديمقراطية والى مسيرة

(١)قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨.

الانتخابات على ضوء مبادئها التي أقيمت عليها. فهو يتناقض تناقضا كليا مع أبسط مبادئ الديمقراطية، التي تستنكر دور المال كسلاح سياسي أو كسلاح انتخابي، سواء بصورة علنية أو خفية لتمويل بعض الحملات ذات الاتجاهات المعينة، وشراء بعض الصحف المحلية أو العربية، وتسخير الإذاعة والتلفزيون بشراء ساعات من البث التلفزيوني في فضائيات واسعة الانتشار هدفها الترويج لبيع الذمم وشرائها . هذا الاستخدام المفرط يلحق الأذى لا بمبادئ الديمقراطية فقط بل أيضاً بمؤسساتها، إذا كيف يمكن للتشريعات أن تضبط العبارة التي سادت في فترة قديمة إذ تقول (عليكم بالثراء لتربحوا السياسة)؟.

لقد بات من المعروف عالميا ضرورة أن يتاح التمويل العام من خزينة الدولة للأحزاب السياسية بما يقابل احتياجاتها الهامة ويسد الكثير من منافذ الفساد السياسي. إذ أن الدولة ليست دولة حزب بقدر ما هي دولة شعب!، فجعل القانون التمويل العام من ضمن مصادر تمويل أحزاب والتي تتلقاها عبر المساهمات المالية التي قد تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لكافة أحزاب السياسية أو المرشحين بقدر متساو. هذه الصياغة التى وردت بها المادة ليست ملزمة وبالفعل في حين التزمت حكومة الجنوب وقدمت دعما ماليا للأحزاب الجنوبية فإن الحكومة الاتحادية في الشمال لم تنفذ هذا النص ولم تلتزم به وبقى حبرا على ورق شأنه شأن العديد من النصوص الواردة فى جملة القوانين دون العمل بها[1]. بل إن الالتزامات المالية الحقيقية التي تدخل في باب المديونيات تم حجبها لئلا يستخدم المال في الانتخابات!

إذاً قامت المطالبة التى تقدمت بها الأحزاب السياسية السودانية من أجل أن تقوم الحكومة بتمويل الأحزاب لمواجهة نفقات الانتخابات هي مطالبة منطقية، ولم تكن بدعة أو سنة استنها أهل السودان، بل هو مبدأ عام معمول به فى اعرق بلدان الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى فقد كان المرشحون فى الولايات المتحدة الأمريكية يعتمدون على المصادر التقليدية فى تمويل حملاتهم الانتخابية المتمثلة فى التبرعات

(١)انظر: رؤية حزب الأمة-قدمتها الأستاذة سارة نقدالله- لورشة حول قانون الانتخابات السودانية ببرج الفاتح أكتوبر ٢٠١٠م.

الأعضاء ومساهمات الأحزاب والموارد الشخصية للمرشحين إلا أنه منذ عام ١٩٧١م تم إضافة مصدر خاص لمصادر التمويل التقليدية السابقة ألا وهو التمويل العام من خزينة الدولة لاسيّما لمرشحى الانتخابات الرئاسية وذلك بصدور القانون الفدرالى للحملات الانتخابية((Federal Election campaign Act)).وقد تلقى على سبيل المثال كل مرشح من مرشحى الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠م (جورج بوش وآل جور)حوالى (٦٧) مليون دولار من الخزانة الأمريكية العامة لتمويل حملاتهم الانتخابية[١].

لم يكن الأمر مقصورا على أمريكا، ففي فرنسا بدأ الرأى العام داخلها يدرك مدى الخطورة التى تكمن فى الإنفاق الضخم للأموال على تمويل الحملات الانتخابية ونتائج ذلك السلبية على شفافية الحياة السياسية ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين بل وتهديده بتقويض الديمقراطية عموماً من خلال سيطرة رؤوس الأموال الخاصة وتزايد نفوذ جماعات المصالح وتنوع الطرق التى يمكن استخدامها للتأثير على المرشحين والناخبين لتحقيق مصالح تلك الفئات الرأسمالية. ولمعالجة وتنظيم موضوع تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين وأحزاب السياسية أصدرت فرنسا القانونين رقم ٢٢٦-٢٢٧ لعام ١٩٨٨م و يتعلقان بشفافية تمويل الحملات الانتخابية[٢] ((transparence financeier de la vie politique))

ولقد عرفت معظم الدول الأوربية تشريعات خاصة لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية من المال العام ووفقا لضوابط تضمن المساواة والشفافية وعدم تجاوز حدود سقف الإنفاق المحدد وتعد بريطانيا فى صدارة الدول الأوربية وأقدمها من حيث وضع التشريعات الخاصة بهذا الأمر وكان ذلك منذ عام ١٨٨٣م .

إذا ألقينا نظرة على القوانين السودانية ذات الصلة بالعملية الانتخابية نجد أنها أغفلت تماما وتجاهلت الحديث عن تنظيم عملية تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين

(١)دكتور عبدالله حنفى –الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية –دار النهضة العربية ٢٠٠١- ص١٥٣

(٢)المرجع السابق ص:٢٥

والأحزاب وتحدثت عن بعض القضايا الفرعية مثل نفقات الدعاية الانتخابية وتحديد سقف لها وكذلك تحدثت بصورة معممة ومبهمة وغير ملزمة حيث نص قانون الانتخابات على جواز أن تقدم الحكومات فى الشمال الجنوب دعما للأحزاب، وهو الأمر الذى لم يتحقق بالذات فى شمال السودان وبالتالى نلاحظ ان المشرع لم يضع القواعد المحددة لتنظيم عملية التمويل للأحزاب والمرشحين على غرار ما فعلت التشريعات فى عدد من دول العالم.

قد يقول قائل أن المشرع يعاني هو الآخر من غياب الممارسة الديمقراطية لذلك فهو لم يعد مواكباً لما جرى بها من تحديث، وهو قول مردود عليه بأن القوانين الموجودة في كل الدنيا تتثاقف وتتضافر لتشكيل لبنات لقوانين أقوى، ومعروف أن القوانين الجديدة تتكئ على ما سبقها حتى في الدول الحديثة، و لا نستبعد أن يكون الأمر برمته هو مخطط متفق عليه لحرمان الأحزاب والمرشحين المنافسين للحزب الحاكم من أية مزايا أو مساعدات حكومية، حتى لا يقدرون على منافسة مرشحيه و حتى لا يقال أننا نبكي على اللبن المسكوب، نشير إلى أن كتلة التجمع الوطنى الديمقراطى بالبرلمان السودانى قد أثارت اعتراضها على العديد من نصوص قانون الانتخابات، ولم يُسمع لها مما اضطر أعضاء الهيئة للانسحاب ومقاطعة جلسة البرلمان المخصصة لإجازة هذا القانون وقد مُرر فى غيابهم من خلال الأغلبية الميكانيكية بالبرلمان للشريكين.

وكان واضحا نية المشرع السودانى فى عدم الحرص على تنظيم قضية التمويل لأنه بهذه الصيغة ستخدم مرشحى حزب المؤتمر الوطنى وهذا يؤكد أن شفافية الحياة السياسية عموماً وتنظيم عملية تمويل الحملات الانتخابية خصوصاً تتطلب مناخاً عاماً تتوافر فيه قواعد الحرية بكافة أنواعها وكذلك وجود آلية لتداول السلطة بالطرق الديمقراطية ورقابة فعالة على المرشحين والأحزاب فيما يتعلق بتمويل حملاتهم الانتخابية[1].

(١)دكتور عبدالله حنفى –الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية –دار النهضة العربية ٢٠٠١– ص١٩٥.

أهمية دور المال في العملية الانتخابية

إجمالاً، فإنه من الطبيعي بعد هذه المقدمة، أن نقرر بأهمية دور المال في العملية الانتخابية، و من المنطقي عند الحديث حول الانتخابات أن ينصرف الذهن إلى التمويل والاستثمارات التي ترصدها الأحزاب للإيفاء بتكاليف حملاتها الدعائية الباهظة التكاليف. وهذا ما كنا نشير إليه قبل وقت كاف من الانتخابات، وقد ظلت الأحزاب تردد مع قرب موعد الانتخابات جاهزيتها لخوضها واستعدادها لكسبها وتجزم بإكمال العدة والعتاد لاكتساح المعركة الانتخابية .

وفي هذا الإطار يُقر نائب الأمين العام للحركة الشعبية ياسر عرمان في حديثه لـ«الصحافة» بأن التمويل يشكل هاجسا لكل الأحزاب وليس للحركة وحدها ، ويذهب مسئول أمانة الانتخابات ، في حزب المؤتمر الشعبي زهير حامد سليمان ذات المنحي عندما يشير إلى أن حزبه الذي خرج من قصور السلطة وبهارجها لا يملك أموالا ولا سيارات، حيث أن أموالهم بحسب زهير «مجمدة»، ولم يترك التجميد ينصرف إلى فاعل مجهول فصرح عنها بأزمة الحصار الذي ضربه غريمهم المؤتمر الوطني على مصادرهم التمويلية والاستثمارية، وهو يقول بأن أي خطة للاستثمار سيضربها النظام الشمولي. ويواصل مسئول الأمانة أن جميع أعمال الحزب يتولاها أعضاؤه عبر التبرعات السخية والاشتراكات التي لا يمكن أن تغطي ٥ ٪ من تكاليف أي حملة انتخابية وللخروج من هذا المأزق يؤكد أنهم قدموا مقترحاً لمولانا خلف الله الرشيد بأن تتكفل مفوضية الانتخابات بالدعاية السياسية وأن تقوم الدولة بوضع يدها علي ترحيل الناخبين لأن ذلك أوسع أبواب الفساد في الانتخابات .أما القيادي البارز الشقيق سيد احمد الحسين فكان بحسب ذلك التقرير لا يرى في ذلك أي معضلة وأفادهم بأن الاتحاديين اعتادوا على القيام بـ ٩٠ ٪ من تكاليف العمل الديمقراطي عن طريق التبرعات، وأكد ما كنا نقوم به من ترتيبات إدارية الخاصة استعداداً لانتخابات وكان تعويلنا إلى أن التكليف لا يهم إذ أن «أ المسألة –لو استقامت– فهي مسألة ثقة في الجماهير وهذه موجودة» وحتى الأحباب بحزب الأمة القومية كانوا يرون –بحسب الصحافة– بأن تمويل الدولة يجب أن يأتي بعد

معرفة الأوزان الحقيقية للقوي السياسية، وهم كما نحن يجزمون بأن حزبي الاتحادي والأمة يستحقان وفق المعطيات التاريخية . و الحقيقة أن الأمر بدا في تلك الفترة كما أشار مسئول أمانة الانتخابات في المؤتمر الشعبي بحكمه قريباً من النظام فكرياً فقال بأن مكمن الخطورة في المؤتمر الوطني الذي يمتلك المال ويعمل وسط الذين سيكونون مسئولين عن إدارة العملية الانتخابية وهم الضباط الإداريين ورجال الإدارة الأهلية[1]،

وبأي حال فالمؤتمر الوطني ما كان يشتكي ضيق ذات اليد، فمن الصعب أن تمايز بين مال المؤتمر الوطني، وبين مال الوطن، وبين شركات الدولة وجهاز الأمن وشركات القائمين على هذه الأمانات بالمؤتمر الوطني، وهي تركة حقيقية لهيمنة الحزب الواحد على الدولة وانفراده بها، وقد تنبه له الآن بعض منسوبي الوطني و قرر الرئيس خيارات للخروج من أزمتها بمنع ازدواج رئاسة شركات خاصة ومؤسسات حكومية، وهو قرار لا يكفي لتغطية الخلل الذي أصاب المرحلة الماضية.

السؤال كيف كان يتوزع المال على المشاركين في العملية الانتخابية ؟!

أما أموال الاتحادي وحزب الأمة، فقد صودرت وجمدت منذ ١٩٨٩، ولم يصرف إلى أبريل ٢٠١٠ منها سنت واحد، و المؤتمر الشعبي الجناح المنشق من الجبهة الإسلامية وحكومة الإنقاذ يدعي نفس المصير بعد انشقاقه ١٩٩٩، تبقى المؤتمر الوطني والحركة الشعبية:

يقول أحد المراقبين أن قيادات المؤتمر الوطنى تستأثر بالمال كل حسب موقعه و نفوذه و منطقته، و تتحكم قلة لا تعد على أصابع اليدين بأموال التنظيم (الذي هو في أصله الجبهة الإسلامية أو ما بات يعرف بالحركة الإسلاموية) و استثماراتها بالخارج إذ كانت على صلة بالتنظيم الدولي و الشبكة العالمية، و تحافظ هذه القلة على أسرار المال أكثر من الحفاظ على الأسرار الأمنية و العسكرية، و لا يعلم أحد مقدار الملايين من الدولارات التي يتصرف بها هؤلاء ، و كثيراً ما تختلط أسهم التنظيم بالأسهم الشخصية و التي هي في الأصل من أموال الحزب والدولة، وكثيراً ما يقول منسوبين سابقين للتنظيمين أو بعض أولئك الذين يتحدثون بدافع الغيرة من الأعضاء الحاليين، أن من يملكون زمام

(١)العدد رقم ٤٨٣٠ من صحيفة (الصحافة) بتاريخ ٢١-١١-٢٠٠٦م تقرير للكاتب أحمد فضل.

التصريف المالي يتصرفون بنفس الطريقة و يسكتون عن بعضهم البعض ويشكلون لوبي، و لا يعرف أحد التجاوزات و السرقات إلا تلك التي تتسرب إلى الإعلام بسبب الصراع الداخلي المرير بين المجموعات المتنافسة داخل الحزب. وهو ما خرج كثيراً في الصحف الأوروبية، إلا أن أفراد التنظيم قد حافظوا على عدم إفشاء الأسرار المالية واتفقوا فى قمة اشتداد الخلاف بينهم على أن يبعدوا الأمور المالية والاستثمارات عن الخلافات السياسية والتنظيمية لأن الطرفين سيكونان الخاسرين و لان كل طرف منهما يملك من الوثائق و المستندات ما يدمر به الطرف الآخر، لذلك يتندر الوسط السياسي بعبارات على شاكلة «خلوها مستورة» وإن كنا نريد أن نوثق في كتابنا هذا لبعض ملامح العملية السياسية في السودان إلا أن المجال يضيق بذكر الشواهد التي يعرفها كل متتبع لملف الفساد في السودان، منذ أن بدأ بعبارة الدكتور الترابي تسع في المئة منا فاسدون، حتى وصل إلى عبارته ٩٩٪ !. على كل تشير القراءة الاقتصادية إلى أن لقيادات المؤتمر الوطنى استثمارات واسعة في دول الخليج العربى «الإمارات» و دول شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، و بحجة السرية و الخوف من الملاحقة و الحصار والمصادرة فان كل هذه العمليات تقوم على الثقة الشخصية فيما بينهم. وقد بدأت خبرة هؤلاء في الاستثمار الحركي المخلوط بالشخصي منذ أن كانت الجماعة مشاركة فى حكم المشير جعفر النميرى .

إذا عرفنا هذه المعطيات نصبح مؤهلين تماماً لنعرف أن الحكومة السودانية رصدت نحو (٧٩٠) مليون جنيه في موازنة العام ٢٠١٠ لتمويل المفوضية والصرف على إجراء الانتخابات[١]، هذا المبلغ الذي ذهب كله إلى غير الأحزاب ولم يبق لها سوى الصفر الكبير!، يستطيع القاري العزيز الآن أن يتخيل العقبة المالية التي واجهت أحزاب، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الأحزاب وبفعل القوانين السودانية لم تكن شرعية إلا قبل سنوات، وكان إلى عهد قريب نشاطها السياسي محارب وسبب قانوني للاعتقال والتعنيف، ناهيك عن نشاطها السياسي، هذا للأحزاب العريقة، فما بالك ببعض أحزاب الوليدة الجديدة التي لم يكن لها سوى سنوات، كيف لها أن تصرف نفسها وتمول

(١)الرأي العام- - عوض عبدالرؤوف تقرير.

انتخاباتها، ومعروف أن السودان أرض مليون ميل، فكيف يمكن أن تمول ٤٥٠ مرشح لمئات الدوائر، ناهيك عن المرشحين الولائيين، وليس لحزب واحد بل لعدة أحزاب، كل هذا بدون دعم مالي، وبلا عدالة –حتى في الظلم–، فالحكومة التي صادرت منا (٥٠) داراً و(١٥٠) مركبة، يركب منسوبو حزبها الفارهات الجياد!، حتى ولو خلت الانتخابات من التزوير، فإن الخلل الذي حدث بفعل الحكومة في التمويل كان سيكون علامة كبيرة في نزاهة الانتخابات.

تكلفة تمويل الانتخابات:

الغريب أن مفوضية الانتخابات قدرت الميزانية التقديرية للانتخابات بمليار دولار[1]..إلا أن هذه الموازنة وجدت انتقادات من قبل الأمم المتحدة مما دفع الطرفان للتوصل إلى ميزانية لم يعرف حجمها نسبة لتحفظ المفوضية عن الكشف عنها والاكتفاء بالقول بأنها ستغطي هذه الميزانية من أموال المانحين والأموال المرصودة من قبل الدولة حيث تنص الموازنة العامة للدولة على تخصيص مبالغ من الأموال المعتمدة لها دفعة واحدة بعد إقرار الميزانية من قبل البرلمان على أن تقوم المفوضية بتوفير التزامات ومعينات الانتخابات حيث تفيد المتابعات بان موازنة الدولة للعام ٢٠١٠ والتي أجيزت منتصف هذا الأسبوع من قبل البرلمان اعتمدت مبلغ (٧٩٠) مليون جنيه كميزانية للوفاء بالالتزامات القومية لمقابلة الانتخابات المقبلة والاستفتاء .

وتشير (الرأي العام) إلى انه فى أبريل من العام الحالى بدأت عمليات توفير التمويل للانتخابات من قبل المانحين حيث وقعت الحكومة على اتفاق مع وكالة التنمية الأمريكية،تلتزم بموجبه المعونة الأمريكية بدعم برنامج الانتخابات في السودان بمبلغ «٢٥» مليون دولار كدفعة أولى لدعم الجانب الفني واللوجستي للانتخابات، كما التزمت الأمم المتحدة بتوفير «٨٦» مليون دولار للانتخابات بينما تعهد المانحون بتوفير دعم خاص للانتخابات والتى ستخصص فى شكل دعم عيني وليس مادياً..

***

(١)المصدر نفسه.

انسياب التمويل:

ويقول الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات د .جلال محمد أحمد أن عملية تمويل الانتخابات تسير بصورة جيدة من المانحين ومن الدولة خاصة بعد أن قدرت المفوضية التقديرات الأولية لميزانية الانتخابات، وتابع: (بعد التقديرات الأولية فى حدود مليار دولار تم التوصل لرقم محدد ممسكاً الإفصاح عن هذا الرقم)، وقال د.جلال لـ(الرأي العام) أن دعم المانحين سيأتي فى شكل دعم عيني كتوفير معينات العمل الانتخابي بكافة أشكالها مبيناً أن المانحين التزموا بطباعة دفاتر السجل الانتخابي مؤكداً بأن كافة أموال المانحين سوف تدخل فى شكل دعومات عينية وليست نقداً.

وقال إن نسبة مساهمة المانحين سوف تصل إلى «٤٣٪» ومساهمة الحكومة «٥٧٪».. وأبان أنهم فى المفوضية سيكون لهم دور فى توزيع الأموال بعدالة من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول كما أن المفوضية ستقوم بتوزيع الفرص للأحزاب عبر الأجهزة الإعلامية الحكومية بتساوٍ دون ظلم حزب على حساب الآخر وأشار إلى وجود سقف محدد للصرف لمقابلة الحملات الانتخابية، مشيرا إلى أن المفوضية سوف تقوم بمراجعة ما صرف لجميع الأحزاب ،وقال إن إدارة أموال المانحين تتم عبر ثلاثة مستويات: لجنة سياسية تضم المفوضية والأمم المتحدة واليونيمس واليونيمد والمجموعة الأوروبية وبعض المانحين وأصدقاء الإيقاد ولجنة فنية ولجنة السياسات العليا .وأضاف :هذه اللجان تقوم بالمتابعة اللصيقة لأموال المانحين وتقييم ورصد الاحتياجات وكل الأعمال الفنية وإدارة المسائل المتعلقة بالانتخابات، كما أن الدعم الأمريكي سيصل عبر المعونة الأمريكية فى شكل مساعدات فنية تنتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية مبيناً انه بموجب قانون الانتخابات يجب أن يستخدم المال المخصص لأغراض الحملة الانتخابية فى تطوير الوسائل والقدرات الفنية التى تمكن الحزب السياسي أو المرشح من إعداد ونشر برنامجه الانتخابي وتغطية المصاريف المتعلقة بجميع توقيعات المؤيدين لقبول طلب المرشح وفقاً لأحكام هذا القانون وتصميم وطباعة ونشر الإعلانات والملصقات والكتيبات وغيرها من وسائل الحملة الانتخابية وتوزيعها بكافة الطرق بما فى ذلك وسائل الإعلام الالكترونية والمقروءة والمرئية والمسموعة والمكافآت والرواتب المدفوعة

للأشخاص المعتمدين بواسطة الحزب السياسي أو المرشح بشخصه وغيرها من النفقات، كما أنه بموجب القانون لايجوز لأي مرشح أو حزب سياسي استعمال أي من إمكانات الدولة أو موارد القطاع العام المادية أوالبشرية مجاناً فيما عدا أجهزة الإعلام، على أنه في حالة طلب دفع تكلفة أية خدمة أن تتناسب تلك التكلفة مع حجم الخدمات المقدمة .

إذا استلمت الدولة مال الشعب، وكانت الدولة هي دولة الحزب، فلا عجب أن ينصرف المال إلى جيب واحد، وشخص واحد، ولكن الإشكالية أكبر من هذه هي تغول سلاح المال على الديمقراطية!

هل يا ترى يتغير النظام الاقتصادي بتغير النظام السياسي؟، .

وهل هي المُشكل الحقيقي للعلاقة بين المال والسياسة! وهل التشريعات و الضوابط التي قامت كافية لحل هذه الإشكالية، وعلاجها!

كنا نأمل كما يأمل د.عبد الله علي إبراهيم إذ قرر لصحيفة الرائد سعادته :« لأن موضوع المال والسياسة بصدد أن يكون موضوعاً للنقاش العام، فقد احتكرت الصفوة السياسية سر المال، وجرت مقايضات مالية كثيرة تحت جسر السياسة تلوكها الألسن في دوائر تلك الصفوة بصورة أقرب للحسد منها للاستنكار، ولم يسلم حتى المعارضين الأشاوس من «خفة اليد الثورية» في مال الأكرمين الأجانب . نأمل مثله وإن كنا نخالفه في الاتهامات الواسعات ولكن كما نود أن يسود حوار يرقى لحل هذه الإشكالية، في ذات التقرير الذي طالعنا فيه تصريح د. إبراهيم اعتبر د.بابكر التوم أن المال يؤثر في السياسة»أصحاب المال لهم حظوة مع السياسيين لأن للمال تأثيرا على السياسة، فطبيعة الإنسان تميل للكسب السياسي عبر توظيف المال، لأن أصحاب المال يدفعوا بمالهم للسياسيين من أجل أن يجعلوهم يحققوا كسبا سياسيا كضمان لحماية أموالهم وهذا شيء مهم له ضوابط في الدول الكبيرة[1]»..

حاولت الدول الحد من الإنفاق، ووضعت لذلك إطاراً قانونيا، وحاولت ما استطاعت أن تعرض له، فقد نص قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م فى المادة

(١)صحيفة الرائد بتاريخ ٢٤ يابر ٢٠١٠م، خالد يوسف

(٦٧) الفقرة (٣) على :«تقوم المفوضية بتحديد سقف الصرف على مناشط الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية والمرشحين استنادا إلى الاعتبارات الآتية :

(ا) اتساع المنطقة الجغرافية التى تتم فيها الانتخابات أو أى عوائق تتعلق بالحركة والتنقل في تلك المنطقة.

(ب) سهولة الوصول إلى التجمعات السكانية في المنطقة وتوفر سبل المواصلات والاتصالات

(ج) عدد السكان وتوزيعهم على أرجاء المنطقة

(د) أية اعتبارات معقولة أخرى من شانها التأثير على تكاليف الدعاية الانتخابية.

وقد ظل هذا النص مطلباً رئيساً لدى كل الأحزاب والمرشحين المستقلين وبح صوت الجميع فى المناداة والمطالبة بان تقوم المفوضية القومية بواجبها القانونى وتعلن حجم السقف المسموح به للصرف على الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية والمرشحين ولكن المفوضية ظلت تراوغ وتتجاهل وتتهرب من الوفاء بهذا المطلب إلى أن قام مرشح المؤتمر الوطنى بإغراق شوارع العاصمة والولايات صبيحة اليوم الأول لبدء الحملة الانتخابية بصوره فى لافتات مضيئة وسيارات متحركة جلبت خصيصا للقيام بهذه المهمة وكانت محتكرة حصريا لمرشح المؤتمر الوطنى وحده وقد تفاوتت التقديرات المالية لكلفة هذا العمل وقدرت بمئات الملايين من الدولارات الأمريكية.

قامت المفوضية تحت الضغوط المتوالية من قبل القوى السياسية السودانية بإصدار منشور فى أبريل بتحديد سقوفات الصرف المسموح بها ورغم انه جاء متأخرا جدا إلا أنه لم يحدد بشكل واضح الجهة الرقابية المفترض أن تقوم بالمراجعة والتقييم والمحاسبة .

وصل غالب الذين شاركوا في الانتخابات إلى أن المفوضية فشلت فشلا ذريعا فى بسط رقابتها على مصادر الأموال الخاصة بالحملات الانتخابية للمرشحين وبالتأكد من مدى التزامهم بالحصول على الأموال من مصادرها التى حددها القانون ومدى التزامهم بالصرف فى حدود السقوفات التى حددتها مؤخرا حتى تخرج العملية الانتخابية وقد توافرت فيها شروط النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص والمساواة بين المرشحين، وغياب

هذا الجانب بالذات جعل كل المنظمات الدولية المعنية بأمر الانتخابات ترفض القبول بنتائج انتخابات السودان والسبب يعود إلى المفوضية وطريقة أداءها المنحازة لجانب الحزب الحاكم بصورة واضحة وفاضحة ومكشوفة.

وحتى لا تكون المنازعات الانتخابية خاضعة للهوى الحزبى أو التعصب السياسى فلابد من البحث عن دور رقابى لمثل هذه القضايا يوكل إلى لجان قومية وهيئات محايدة فى المستقبل مستفيدين من تجربة المفوضية الحالية وما لازمها من أخطاء وسلبيات.

وأعلنا من قبل ونادينا وسننادي وندعو المفوضية القومية للانتخابات إلى أجراء تحقيق للكشف عن مصادر تمويل الحملات الدعائية لمرشحى المؤتمر الوطنى التى صرف عيها أرقاما فلكية بصورة بذخية مبالغا فيها حيث انفقت أموال ضخمة على الدعاية الانتخابية، لا يعرف أحداً مصدرها وطرق الحصول عليها، وهل تم تمويلها بطرق مشروعة ام من المال العام، ولذلك لا بد من دور لمفوضية الانتخابات في تحديد الخروقات واعتماد مبدأ من أين لك هذا؟!. للأسف الشديد حصلت خروقات كبيرة لقانون الانتخابات بالذات فيما يتعلق بتمويل الدعاية الانتخابية، وكنا نظن ولا زلنا نؤكد على أهمية أن تكون مفوضية الانتخابات مستقلة لتحاسب المقصرين ومنتهكى قانون الانتخابات.

فالمفوضية حددت السقف، للصرف على الحملات الانتخابية بـ ١٧ مليون جنيه للرئاسة وسبعة ملايين جنيه لرئاسة حكومة جنوب السودان، قائلة إن القرار جاء استناداً على المادتين ٦٧ و٦٨ من قانون الانتخابات.و سقف الصرف على المرشحين لمنصب الوالي يجب أن لا يتجاوز ثمانمائة ألف جنيه، ومرشح الدائرة الجغرافية سبعمائة ألف جنيه وخمسين ألفاً لمرشحات القائمة الحزبية والمرأة.وسقف الصرف لمرشحي الدائرة الولائية خمسة وثلاثون ألف جنيه[1]، وهناك من فاق هذا الصرف بكثير، فمن يحاسبه، وماذا يلزم إذا حوسب، يجب أن تضبط هذه النقاط و توضع قيد التنفيذ، فلا يمكن أن تكون مخالفة في العملية الانتخابية متساوية من حيث الإهمال مع مخالفة مرورية![2].

(١)موقع قناة الشروق الفضائية فى الانترنت-٤ ابريل ٢٠١٠م

(٢)موقع قناة الشروق الفضائية فى الانترنت-٤ ابريل ٢٠١٠م.

سلاح المال السياسي والانتخابات..
استثمار الفاقة !

■ ■ ■

«السياسة إذا دخلت في المال أفسدته، وإذا دخل فيها المال أفسدها» !

«لو كان الفقر رجلاً لقتلته»

عمر بن الخطاب.

تنعكس الأوضاع الاقتصادية الرديئة للدول النامية على الواقع السياسي فيستشري الفساد في إدارات الدولة، وتكثر الرشاوى التي تصرف بشكل كثيف قبيل وأثناء الانتخابات لتكرس الديكتاتوريات ولتمعن أكثر فأكثر بالتسلط والفساد وتبعد الشعب عن ممارسة أبسط حقوقه الديمقراطية التي تأخذ شكلها الأولي والأساسي في اختيار ممثلي الشعب، عن قناعة لا يسيرها المال أو يغيرها الإرهاب أو يحجبها الخوف، سواء كان ذلك في الانتخابات الولائية أو الاتحادية وصولاً إلى الرئاسية.

السودان الذي يعد من أوائل الدول العربية والإفريقية في المنطقة التى عرفت الحياة الديمقراطية ومارست التعددية الحزبية وخاضت انتخابات حرة ونزيهة بحسب شهادة العديد من المفكرين والباحثين السياسيين. تلك الدولة التي ولجت مبكراً إلى عضوية نادى الدول الديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي!، لم تكن صيرورة تاريخها متصالحة مع إرادة شعبها، فقامت العديد من المعوقات والشوائب التي أفسدت النماذج التي كان تصّاعد نحو الرقي بقيم الديمقراطية ومبادئها وتسير نحو المجتمع المدني، تلك الشوائب تمثلت بالانقلابات العسكرية المتعاقبة التي حالت دون الوصول إلى الديمقراطية الكاملة والمستدامة، وخاصة في السنوات العشرين الأخيرة حيث شهدنا تراجعاً ملحوظاً في الممارسات والثقافة الديمقراطية لقادة الدولة وللمواطنين على حد سواء ولعّل هذا الأمر

يعود إلى فترة الإنقاذ الشمولية الطويلة التي حكمت البلاد دكتاتوريا قبل الوصول إلى إبرام اتفاقيات السلام كما أن تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي لعب دورا فى ذلك الاضمحلال وجعل من الديمقراطية وكأنها نوع من الترف، إذ أنها قضت على الأخضر واليابس ولم يبق ما يُساس أو تمارس الديمقراطية عليه!.

هذا التاريخ الناصع ضاع عن التسجيل والتوثيق، وكانت الدراسات التي تخاطبها في التوثيق حينها تعمل النقد البناء لتساهم في الارتقاء بها، وكان ذلك دأب العلماء الصالحين، ولكن البعض جهل فجعل من نفسه فاعلاً أول في العالم فتبرع دائماً بالانقلاب على الشرعية!. وفوت على كل الديمقراطيات أن تؤتى حصادها، ففات بذلك على الكثيرين أنه وفى كل الانتخابات التى جرت إبان العهود الديمقراطية فى السودان منذ رحيل الاستعمار وبداية الحكم الوطنى إلى آخر انتخابات ديمقراطية فى عام ١٩٨٦م درجت العادة على عدم تأثير المال فى العملية الانتخابية، بل كان دوره هامشياً.

و على العكس من ذلك ما يحدث اليوم ما يجرى اليوم حيث لعب المال السياسى فى الانتخابات الأخير ٢٠١٠م دوراً أساسياً في تشكيل الإسناد الظني بأن المعركة قد تحسم (دون تزوير) لطرف على حساب الآخر ويتزايد دوره بشكل أكبر وأخطر فى الولايات الطرفية والمناطق المهمشة حيث تسوء الحالة المعيشية وتكثر حالة عدم الوعي وتنتشر الأمية وتكون للجنيه الواحد قيمة عند المواطنين فى تلك الأصقاع النائية.

ظهر المال السياسي في فترة الانتخابات الأخيرة بأشكال متعددة ومتنوعة تراوحت ما بين الشكل البسيط والصريح، وكان أبشع مناظره، هو شراء الأصوات بمقابل نقدى يتم الاتفاق عليه بواسطة سماسرة اشتهروا بين الناس، و من الأشكال التي سادت أيضاً وهو يتداخل مع مخصصات الدولة هو قيام مسؤولون ومرشحون بمباشرة افتتاح المشاريع الخدمية واستغلالها في خطابهم الانتخابي،فتكاثرت خدمات عينية تقدم خلال فترة الانتخابات مثل وضع حجر الأساس للمساجد والمستشفيات والمدارس وإدخال صهاريج المياه وأعمدة الكهرباء وفتح الطرق والكبارى، ويصل أحيانا لدرجة توزيع المعونات الغذائية، و الطريف منها أن بعض القرى شهدت توزيع بطاقات شحن للهواتف النقالة. وان كان بعض هذه الخدمات هو بالأصل حق للمواطن على الدولة

ومن صميم واجباتها وهو ليس منة من أحد ولكن الطريقة التى كانت تقدم بها هذه الخدمات كانت واضحة أن الولاء هو المقياس، وإذا شعر المسؤول بأي تخاذل فإنه يحجب عطاياه السلطانية، أما أحدث أشكال المال السياسي، فهي استهداف النسيج الاجتماع والتدخل في التحالفات القبلية ومحاولة ابتزاز الرموز ليأثروا على منسوبيهم!، والضغط على رعاة المجتمع الأهلي!

شكلت الانتخابات الرئاسية و النيابية الأخيرة في السودان ٢٠١٠م، دليلا صارخا لاستعمال المال السياسي والنفوذ الحكومى لدى بعض الأطراف السياسية لكسب أصوات الناخبين وقد تم توثيق العديد من هذه الخروقات والتى تشكل خروجا على القانون وقدمت شكاوى بهذا الصدد للمفوضية ورفعت طعون أمام القضاء ولكن لأسباب سياسية معروفة لم يتم البت فيها بالطرق الصحيحة والعادلة.

«ما أبأس أن يكون الغذاء والدواء مقابل الصوت!»

حدثني أحد وكلائي أن سعر الصوت فى بعض المناطق بالذات التى ترشح فيها قيادات المؤتمر الوطنى ورموز الإنقاذ ٥ ألف جنيه سودانى وقد قيل الكثير حول المال الذى دفع فى عمليات شراء الأصوات بواسطة مرشحى حزب المؤتمر الوطنى وفى بعض المناطق أحضر لنا المواطنون المبالغ التى وزعت عليهم وعندما اكتشفوا هذا الأمر أصبح المبلغ المخصص ثمناً للصوت يسلم بعد أداء القسم كما أكد لنا بعض الشهود وروى لنا بعض الذين استلموا هذه الأموال وأتوا يطلبون فتوى للتحلل من القسم الذى أدوه وهكذا عاث المال السياسى فسادا فى الانتخابات الأخيرة. إن ما يؤسف له أن الممارسة الانتخابية الأخيرة وما اعتورها من شوائب وممارسات فاسدة وعادات دخيلة على الديمقراطية جعلت كل العالم يشهد بعدم نزاهتها وحريتها ويشكك فى جدواها وأسوأ مظهر من مظاهر غرابتها أنها بينت أن العلاقة بين الناخب والمرشح ليست علاقة تمثيل وإنما علاقة تعاقد يلتزم خلالها المرشح بتقديم حزمة من الخدمات والمكاسب المادية مثل تعيين خريجين أو توفير فرص عمل لعاطلين إلى جانب مد المرافق العامة...الخ ويتم تقديم هذه الخدمات ليس عن طريق التفاوض مع الجهات التنفيذية فى الدولة أو عبر

هياكل الحكم المختلفة وإنما عبر شبكة من الروابط والعلاقات الشخصية للمرشح[1]. إن المأساة في تحويل العلاقة هي أنها تعكس مأساة في فهم مبادئ الديمقراطية، ورجحانها كخيار، فالوظائف والخدمات و هذه العطايا التي تمنح، لن تصبح «حقيقية» و «قيمة» ومتاحة لكل الناس، إلا إذا استقامت العملية الديمقراطية فاستقامت الرقابة على المؤسسات وازداد صواب الرأي، ويدفع عجلة التنمية التي تصنع وظائفاً حقيقية وتبسط فرصاً وظيفية لا تشكل عبئاً تنموياً، فالإفراط الذي يحدث الآن هو خلق وظائف لا إنتاج لها، فقط لتلبية بعض الوعود الانتخابية، مما يثقل كاهل الدولة، يبلينا كل عام بأرقام فلكية عجز في الميزانية، و أرقام مهولة لمن تقلدوا المناصب بالمحسوبية فتردت الخدمات العامة، وما فضيحة أمطار الخرطوم ٢٠٠٩، وبعض المحاسبات التي أنتجت أن العديد من العاملين بقاطع محدد من فئات هندسية جاؤوا عبر المحسوبية ولم تكن الكفاءة هي بساطهم![2].

(١)عمرو عبدالرحمن-الانتخابات فى مصر-مطبوعات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان-٢٠٠٧-ص-٢٩

(٢)عمرو عبدالرحمن-الانتخابات فى مصر-مطبوعات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان-٢٠٠٧-ص-٢٩

الصوت الاتحادي يتحدى المال السياسي

■ ■ ■

وبعد هذه الصورة السوداوية، لا بد من أن نمنح الضوء، ونسجل لقواعدنا الحقيقة الماثلة و الجهد الخالص، نقول حقاً هناك دساها وهم كثر، ولكن الصادقين من أبنائنا وأحبابنا كانوا زكاهما، فلم يجرفهم حب المال لتغيير المواقف، وكانوا كمال الطود شموخاً، لا يبيعون المبادئ بالمال، يعلنون أن القلوب غلّقت على الصفاء وما كان للمال أن يكدرهم!.

فمن خلال متابعتى لمجريات العملية الانتخابية الأخيرة خرجت بقناعة راسخة بأن الوعي الاتحادى الديمقراطى أكد على أنه أكبر من كل الهجومات والإغراءات والتهديدات التي تعرض لها، وان لا أحد يستطيع شراء المواطن الاتحادى الديمقراطى ولو وزنه بالذهب .

لقد ابتعد حزبنا عن الدخول في اللعبة الخبيثة لتوظيف المال السياسى فى الانتخابات وسعى جاهداً لإعطاء ثقافة انتخابية جديدة للمواطن السودانى،فكان خطابنا الجماهيرى يركز على توعية الناخبين بأن الدولة من واجبها تأمين كل مستلزمات العيش الكريم لشعبها ومن يقوم من المسؤولين الحكوميين بتأمين الخدمات والمنشأت في فترة الانتخابات لن يكون تكاليف تلك المشروعات من جيبه الخاص بل من حساب المواطن.

أما حول الحد الإنفاقي الذي وضعه الحزب الاتحادى الديمقراطى للحملة الانتخابية فليس هناك ميزانية مخصصة للحملات الانتخابية لأن الحزب قد دخل الانتخابات وخزينته فارغة وأمواله مصادرة ورجال أعماله تطاردهم الدولة وتضيق عليهم بالضرائب التعسفية والتقديرات الجزافية، فحتى المستلزمات التقنية الضرورية تأمنت في حدها الأدنى، من دفاتر الكترونية و ورقية للمراقبين وجزء من بطاقات الهواتف الجوالة،

والبنزين، الوجبات الخفيفة لمناديب الحزب فى المراكز الانتخابية، كل هذه وغيرها تم تأمينها من خلال تبرعات بعض أعضاء الحزب والباقي كان عملاً تطوعياً بحتاً من كوادر الحزب من الشباب والطلاب والمرأة والتجار الذين وضعوا إمكاناتهم في خدمة المعركة الانتخابية، لربما لو توفرت إمكانات مادية أكبر لكان العمل أكثر راحة للشباب ليس إلا، إذ ليس من مبادئ الحزب الاتحادي ولا من أخلاقياته أن يستعمل المال لشراء الأصوات، فالإنسان قيمة بحد ذاته وليس سلعة تشرى وتباع.

إن استخدام سلاح المال السياسى يشكل أثناء الانتخابات عنصرا ضاغطا على إرادة الناخبين ليس لأنه مخالفة مالية فحسب بل لأنه يؤثر سلبا على الإرادة الحرة للناخبين مما يفرغ العملية الانتخابية من مضمونها كوسيلة ديمقراطية لتداول السلطة بين المتنافسين.

فحتى لا يكون المال هو سيد الموقف فينبغى علينا أن نكثف من توعية الناخبين ونرفع من معرفتهم بالثقافة الانتخابية ونشرح للناخب أهمية صوته ليس من ناحية السعر وإنما من ناحية التأثير على مجريات الحياة السياسية بالبلاد حتى يكون حريصا على وضع صوته فى المكان الذى يقتنع به وللمرشح الذى يعجبه برنامجه دون إملاء أو ممارسة أى نوع من أنواع الترغيب أو الترهيب وبهذا يمكننا أن نضمن حرية العملية الانتخابية فيما يتعلق بالتصويت.

من الطرائف ديون الحملات الانتخابية تطارد المرشحين

بعد أن انتهت فورة الدعاية الانتخابية ورفع المرشحون ملصقاتهم من كل الولايات السودانية، انتشرت الكثير من الحكايات في الشارع السودانى عن مشكلات ديون واجهت مرشحين ما زالوا يبحثون عن وسائل لسدادها وإعادة المبالغ التي اقترضوها من أجل حملتهم الانتخابية إلى الأقارب والأصدقاء. بعضهم رهن بيته وآخرون باعوا كل ما يملكونه للخلاص من دائنيهم، وهذا بالطبع لا ينطبق على مرشحى الحزب الحاكم الذين قيل أنهم صرفوا ملايين الدولارات في الحملات الانتخابية لمرشحيهم، وتبوأوا مكانا في الحكومة القادمة بعد أن حجزوا مقاعدهم بالأموال العامة والخاصة دون أن يشغلوا بالهم التفكير بالدائنين.

شهد الواقع الانتخابى السودانى الكثير من المتغيرات خلال الانتخابات الأخيرة ٢٠١٠ ولعل أهم ما ميز تلك الانتخابات عن سابقاتها أنه فى المراحل السابقة كانت الحملات الانتخابية قليلة التكلفة وتقليدية لا يحتاج المرشح ولا الحزب لإنفاق أموال ضخمة عليها وكان المرشحون يكتفون باللقاءات المباشرة مع الناخبين وإلقاء الخطب فى الأماكن العامة والميادين أو السفر إلى المدن الكبرى عن طريق السكك الحديدية للقاء الجماهير فى الأقاليم وكانت وسائل التنقل والإعاشة والإقامة منخفضة التكاليف آنذاك.

ولكن مع التطور الهائل الذى حدث فى ثورة المعلومات والتقنية الجديدة والفضائيات والانترنت ومكاتب الدعاية والإعلان المتخصصة ظهرت أساليب جديدة وحديثة فى إدارة الحملات الانتخابية تحتاج إلى إنفاق أموال طائلة لا سيما على الإعلانات واللوحات المضيئة التى جعلت المرشحين كالسلع التى يتم الترويج لها ويتبع فيها أسلوب الترويج التجارى.

الطريف أن إعلام الوطني لم يترك غرمائه بدون شائعات في باب التمويل فروج خبراً يغني عن التعليق، يقول الخبر:

ضبط شحنة خمور مستوردة لتمويل الحملة الانتخابية لأحد أحزاب المعارضة

ضبطت السلطات المختصة كميات ضخمة من الخمور المستوردة في طريقها إلى الخرطوم عبر ولاية كسلا وقالت مصادر للرائد (إن موكبا يحمل أعلام ورايات أحد أحزاب السياسية أوقف في أحد نقاط العبور لتكتشف السلطات أن الموكب كان من ضمنه شحنة للخمور المستوردة وبحسب مصادر) الرائد (فإن تحريات أولية أشارت إلى الشحنة المنقولة إلى الخرطوم خاصة بأحد القيادات الحزبية وأوضح الموقوفون أن شحنات سابقة نقلت بذات الطريقة حيث يتم استخدامها في تمويل النشاط الحزبي لبعض المرشحين هذا ولا تزال التحقيقات الجارية لكشف أبعاد الحادث فيما نشطت الاتصالات في الخرطوم لطي آثار الحادث[1].

(١)١٩ يناير ٢٠١٠م صحيفة الرائد.